مرصد المالية العامة

أيلول 2021

لمحة عامة

بالرغم من الأزمة الإقتصادية والمالية المستمرة، شهد الميزان المالي تحسناً ملحوظاً خلال كانون الثاني– أيلول 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020، مدفوعًا بزيادة ملحوظة بنسبة 31.6 في المائة لجهة الإيرادات، إضافة إلى تراجع بنسبة 7.3 في المائة لناحية الإنفاق نتيجة انخفاض كل من النفقات الجارية والرأسمالية.

سجَّل **إجمالي الميزان المالي** فائضًا بقيمة 455 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021، مقارنة بعجزٍ بلغ 3,944 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020. إضافةً إلى ذلك، سجَّل **الميزان الأولي** فائضاً ملحوظاً بقيمة 2,571 مليار ليرة مقارنةً مع عجز بقيمة 1,713 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام السابق.

جدول المحتويات

الايرادات
صفحة 1-2-3

النفقات
صفحة 3-4

تطور الدين العام
صفحة 4

جدول 1: ملخص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	ك2– أيلول 2020	ك2– أيلول 2021	نسبة التغير 2020/2021
إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة	**10,564**	**13,901**	**31.6%**
إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها	**14,508**	**13,446**	**-7.3%**
• *تسديد فوائد*	*2,082*	*1,964*	*-5.7%*
• *تسديد أقساط القروض الميسرة[1]*	*148*	*152*	*2.6%*
• *النفقات الأولية[2]*	*12,277*	*11,330*	*-7.7%*
إجمالي العجز/الفائض	**-3,944**	**455**	**-111.5%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**-1,713**	**2,571**	**-250.1%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع
2. النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

الإيرادات

إرتفع **إجمالي الإيرادات** بقيمة 3,337 مليار ليرة (31.6 في المائة) سنويًا ليصل إلى 13,901 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021.

بلغ مجموع **الإيرادات الضريبية** 10,429 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول من العام 2021، مع إرتفاع بقيمة 2,750 مليار ليرة (35.8 في المائة) مقارنة مع مجموع 7,678 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام السابق. جاء هذا الارتفاع نتيجة الزيادة في مختلف الفئات الضريبية بخاصة الضرائب الداخلية على السلع والخدمات والضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال.

في التفاصيل، سجّلت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال إرتفاعًا سنوياً بقيمة 732 مليار ليرة (20.1 في المائة) خلال كانون الثاني– أيلول 2021، نتيجة الإرتفاع الإستثنائي في ضريبة الدخل على الأرباح بقيمة 1,309 مليار ليرة (357.0 في المائة) لتصل إلى 1,676 مليار ليرة[1]. في المقابل، إنخفضت ضريبة الدخل على الفوائد بقيمة 775 مليار ليرة (29.9 في المائة)، وذلك مع تراجع مجموع ودائع القطاع الخاص بنسبة 8.1 في المائة بين أيلول 2020 وأيلول 2021، إضافة إلى الإنخفاض الملحوظ

[1] بشكل جزئي نتيجة تسديد الضريبة الإستثنائية المفروضة على رقم أعمال المصارف التجارية لعام 2019 (مادة 20 من قانون موازنة عام 2020).

المسجل في معدلات الفوائد على الودائع بين كانون الثاني– أيلول 2020 وكانون الثاني– أيلول 2021[2]. تجدر الإشارة إلى أن المقارنة السنوية للتحصيلات الضريبية تأثرت بشكل كبير بقرارات الإقفال المفروضة لمواجهة جائحة كورونا. فقد تراجعت التحصيلات خلال عام 2020 بشكل كبير اعتباراً من منتصف شهر آذار بخاصة مع تمديد معظم المهل الضريبية، مقابل تدني أرقام التحصيلات خلال الشهرين الأولين من العام 2021. وقد بدأت التحصيلات تتحسن اعتبارًا من آذار 2021 على الرغم من تدهور الوضع الإقتصادي الذي تواجهه البلاد.

سجّلت الضريبة على الأملاك إرتفاعًا سنوياً بقيمة 293 مليار ليرة (30.4 في المائة) خلال كانون الثاني– أيلول 2021، نتيجة الزيادة السنوية الملحوظة التي طالت كافة بنودها. في التفاصيل، ارتفعت تحصيلات رسوم التسجيل على العقارات بقيمة 96 مليار ليرة (13.1 في المائة)[3] خلال كانون الثاني– أيلول 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020. ترافق ذلك مع زيادة في كلٍ من رسم الإنتقال والضريبة على الأملاك المبنية بقيمة 145 مليار ليرة (190.3 في المائة) و49 مليار ليرة (32.9 في المائة) على التوالي.

كذلك، سجلت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات ارتفاعاً سنوياً بقيمة 1,483 مليار ليرة (83.4 في المائة) خلال كانون الثاني– أيلول 2021، مدفوعةً بارتفاع تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 1,538 مليار ليرة (115.4 في المائة) حيث تمّ تمديد مهلة التصريح عن الفصل الأول من العام 2021 لمرتين، لغاية نهاية أيار 2021[4]، ومن ثم لغاية منتصف حزيران 2021[5]. في التفاصيل، سجّلت كل من الضريبة على القيمة المضافة المحصّلة داخلياً وتلك المحصلة لدى الجمارك إرتفاعًا سنويًا بنسبة 187.8 في المائة[6] و48.0 في المائة على التوالي خلال الفترة قيد الدرس. في المقابل، إنخفضت التحويلات من أرباح إدارة حصر التبغ والتنباك بقيمة 73 مليار ليرة (27.1 في المائة).

إضافةً إلى ذلك، إرتفعت الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بقيمة 205 مليار ليرة (21.5 في المائة) جراء الزيادة المسجّلة في كل من الرسوم على السيارات ورسوم الجمارك بقيمة 181 مليار ليرة (189.5 في المائة) و120 مليار ليرة (53.1 في المائة) على التوالي. من جهة أخرى، إنخفضت الرسوم على البنزين بقيمة 110 مليار ليرة (18.8 في المائة).

من جهتها، إرتفعت الإيرادات الضريبية الأخرى (خاصة رسوم الطابع المالي) بقيمة 36 مليار ليرة (10.8 في المائة) لتصل إلى 374 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021.

سجّلت **الإيرادات غير الضريبية** إرتفاعاً بقيمة 801 مليار ليرة (48.9 في المائة) لتصل إلى 2,439 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021. في التفاصيل، شهدت إيرادات الإدارات والمؤسسات العامة وأملاك الدولة إرتفاعاً سنوياً بقيمة 768 مليار ليرة (88.7 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، حيث سجّلت التحويلات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية زيادة بقيمة 714 مليار ليرة (115.2 في المائة)، كذلك ارتفعت إيرادات كازينو لبنان بقيمة 139 مليار ليرة (250.6 في المائة). قابل ذلك بشكل جزئي، تراجع التحويلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان) من مبلغ 60 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2020 إلى صفر خلال كانون الثاني– أيلول 2021، وكذلك انخفاض إيرادات مرفأ بيروت بقيمة 28 مليار ليرة لتسجل مجموع 42 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021.

---

[2] شهد متوسط الفوائد تراجعاً من 4.67 في المائة إلى 1.89 في المائة للودائع بالليرة، ومن 2.18 في المائة إلى 0.43 في المائة للودائع بالعملات الأجنبية وذلك بين كانون الثاني– أيلول من عام 2020 وكانون الثاني– أيلول من عام 2021.

[3] وفقاً لأرقام المديرية العامة للشؤون العقارية، ارتفع عدد العقارات المباعة بشكل كبير بنسبة 29.9 في المائة خلال كانون الثاني– أيلول 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام السابق. وقد طغت هذه الزيادة على الانخفاض المسجل في متوسط أسعار هذه العقارات بنسبة 19.4 في المائة.

[4] بناء على قرار وزير المالية رقم 1/322 تاريخ 20 أيار 2021.

[5] بناء على قرار وزير المالية رقم 1/361 تاريخ 01 حزيران 2021.

[6] بتأثير جزئي من فرض موجب إصدار الفواتير من قبل أصحاب الأعمال بالليرة اللبنانية (بالتالي ضمناً بحسب سعر الصرف في السوق الموازية) بما فيها الضريبة على القيمة المضافة، وذلك بحسب إعلام وزير المالية رقم 114/ص1 تاريخ 15 كانون الثاني 2021.

بالمقابل، إنخفضت الرسوم والعائدات الإدارية بشكل طفيف بقيمة 3 مليار ليرة (0.5 في المائة) لتصل إلى 512 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، وذلك مع تسجيل انخفاض في عدد من مكوناتها خاصّةً في كل من رسوم السير، رسوم الإجازات ورسوم وعائدات إدارية ومبيعات بقيمة 74 مليار ليرة (34.9 في المائة)، 19 مليار ليرة (34.8 في المائة) و8 مليار ليرة (33.3 في المائة) على التوالي. في المقابل، سجلت رسوم الأمن العام زيادة سنوية بقيمة 92 مليار ليرة (75.4 في المائة).

بالتوازي، سجّلت الإيرادات غير الضريبية المختلفة (بمعظمها محسومات تقاعدية) إرتفاعًا بقيمة 32 مليار ليرة (13.4 في المائة) لتصل إلى 275 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021، منها 39 مليار ليرة مبالغ مقتطعة على رواتب ومعاشات تقاعد العسكريين[7]. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة الإرتفاع في الإيرادات الإستثنائية الناتجة عن تسوية مخالفات البناء التي سجلت مجموع 46 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021 مقارنةً مع 3 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام السابق.

إنخفضت **إيرادات الخزينة** بشكل ملحوظ بقيمة 214 مليار ليرة لتصل إلى 1,033 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021 مقارنة مع مبلغ 1,247 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020. ويعود الرقم الإستثنائي المسجل خلال العام الماضي إلى عملية استرداد بقيمة 644 مليار ليرة حصلت خلال شهر نيسان 2020، وذلك بعد الاتفاق الذي حصل بين المصرف المركزي ووزارة المالية ونصّ على استرداد مدفوعات الفوائد المسددة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني لغاية آذار 2020. والجدير بالذكر أنّ إيرادات الخزينة هي مؤقتة بطبيعتها، وبذلك فإن التغييرات في هذه التحصيلات لا تعكس عادةً النشاط الإقتصادي.

النفقات

شهد **إجمالي النفقات** تراجعًا بقيمة 1,062 مليار ليرة (7.3 في المائة) ليصل إلى 13,446 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021 مقارنة مع 14,508 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2020.

سجّلت **النفقات الجارية الأولية**[8] إنخفاضًا بقيمة 490 مليار ليرة (4.8 في المائة) لتصل إلى 9,753 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول من العام 2021. جاء هذا التراجع بشكل أساسي نتيجة الإنخفاض في كل من التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، تعويضات نهاية الخدمة والرواتب والأجور والتقديمات الإجتماعية بقيمة 320 مليار ليرة (31.5 في المائة)، 171 مليار ليرة (46.5 في المائة) و112 مليار ليرة (2.4 في المائة) على التوالي. في المقابل، شهدت بنود إنفاق أخرى زيادةً سنويًّة خلال كانون الثاني– أيلول 2021، خاصّة تلك العائدة إلى معاشات التقاعد، نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود مؤتمرات خارجية، غيرها) والأدوية حيث ارتفعت بقيمة 156 مليار ليرة (7.3 في المائة)، 53 مليار ليرة (68.8 في المائة) و41 مليار ليرة (22.4 في المائة)، على التوالي. كذلك، سجلت التحويلات لصالح الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي مجموع 100 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021 مقارنة مع لا شيء خلال الفترة نفسها من العام 2020.

إنخفضت **تسديدات الفوائد** بقيمة 118 مليار ليرة (5.7 في المائة) خلال كانون الثاني– أيلول 2021 نتيجة التراجع في تسديدات الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية بقيمة 171 مليار ليرة (78.6 في المائة) وذلك بعد اتخاذ الحكومة قرار تعليق سداد استحقاقات اليوروبوند في آذار 2020، في حين إرتفعت الفوائد على القروض بالعملة المحلية بقيمة 53 مليار ليرة (2.8 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

إرتفعت **تسديدات أقساط الديون الخارجية** بقيمة 4 مليار ليرة (2.6 في المائة) لتصل إلى 152 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021.

[7] محسومات مقرة بموجب قانون الموازنة العامة لسنة 2019 رقم 144 تاريخ 31 تموز 2019.

[8] تتألف النفقات الجارية الأوّلية من النفقات الجارية بعد استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

تراجعت **النفقات الرأسمالية** بشكلٍ ملحوظ بقيمة 194 مليار ليرة (50.6 في المائة) لتصل إلى 189 مليار ليرة خلال كانون الثاني – أيلول 2021، وذلك مع إنخفاض نفقات الصيانة، الإنشاءات قيد التنفيذ والتجهيزات بقيمة 84 مليار ليرة (73.4 في المائة)، 67 مليار ليرة (33.0 في المائة) و39 مليار ليرة (75.7 في المائة)، على التوالي.

سجلت **نفقات الخزينة** إنخفاضًا بقيمة 290 مليار ليرة (21.2 في المائة) لتصل إلى 1,079 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021، وذلك مع التراجع المسجل في نفقات الخزينة الأخرى بقيمة 596 مليار ليرة (69.5 في المائة)، والناتج بدوره بشكل جزئي عن الإنخفاض المسجل في رديّات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 54 مليار ليرة (40.5 في المائة). من ناحية أخرى، إرتفعت التحويلات لصالح البلديات بقيمة 371 مليار ليرة (112.4 في المائة).

الدين العام

بلغ **إجمالي الدين العام** 149,567 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2021، بزيادة بلغت 5,459 مليار ليرة (3.8 في المائة) مقارنة مع نهاية العام 2020. في المقابل، ارتفع صافي الدين بوتيرة أخف بنسبة 2.5 في المائة ليصل إلى 132,151 مليار ليرة، إذ زادت ودائع القطاع العام بقيمة 2,284 مليار ليرة (15.1 في المائة) مع نهاية أيلول 2021.

إرتفع **الدين بالعملة المحلية** بقيمة 2,651 مليار ليرة (3.0 في المائة) ليصل إلى 92,413 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2021، مقارنةً مع 89,762 مليار ليرة في نهاية عام 2020. في التفاصيل، إرتفعت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية بقيمة 2,013 مليار ليرة (3.7 في المائة) لتصل إلى 57,092 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2021، تلاها إرتفاع في محفظة الديون الأخرى بالعملة المحلية، مع زيادة حصة المؤسسات العامة من الدين بالعملة المحلية بقيمة 1,458 مليار ليرة (14.0 في المائة) لتصل إلى 11,851 مليار ليرة. من جهة أخرى، تراجعت حصة المصارف التجارية من الديون بالعملة المحلية بقيمة 724 مليار ليرة (3.1 في المائة) لتصل إلى 22,433 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2021.

إرتفعت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** بقيمة 2,808 مليار ليرة (5.2 في المائة) لتصل إلى 57,154 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2021، عاكسةً الإرتفاع الملحوظ في متأخرّات القسائم بقيمة 2,078 مليار ليرة. من ناحية أخرى، انخفضت القروض الصادرة ضمن مؤتمر باريس 3 بقيمة 54 مليار ليرة مقارنة مع نهاية العام 2020.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	ك2- أيلول 2020	ك2- أيلول 2021	نسبة التغير 2020/2021
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**9,317**	**12,868**	**38.1%**
الإيرادات الضريبية	7,678	10,429	35.8%
الإيرادات غير الضريبية	1,638	2,439	48.9%
إجمالي إيرادات الخزينة	**1,247**	**1,033**	**-17.2%**
إجمالي الإيرادات العامة	**10,564**	**13,901**	**31.6%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	ك2- أيلول 2020	ك2- أيلول 2021	نسبة التغير 2020/2021
الإيرادات الضريبية	**7,678**	**10,429**	**35.8%**
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:	**3,646**	**4,378**	**20.1%**
ضريبة الدخل على الأرباح	367	1,676	357.0%
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	559	660	18.1%
ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	110	201	83.0%
ضريبة الدخل على الفوائد	2,592	1,817	-29.9%
غرامات (ضريبة على الدخل)	17	23	34.3%
ضريبة على الأملاك ، ومنها:	**965**	**1,259**	**30.4%**
ضريبة على الأملاك المبنية	148	196	32.9%
رسوم تسجيل على العقارات	737	833	13.1%
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:	**1,779**	**3,262**	**83.4%**
الضريبة على القيمة المضافة	1,333	2,871	115.4%
ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:	146	170	16.1%
رسوم تسجيل على السيارات	96	105	9.5%
رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	50	65	29.0%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:	**952**	**1,157**	**21.5%**
الجمارك	226	347	53.1%
رسوم، ومنها:	725	810	11.7%
رسوم على البنزين	583	473	-18.8%
رسوم على التبغ	40	51	28.5%
رسوم على السيارات	96	277	189.5%
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**338**	**374**	**10.8%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	ك2- أيلول 2020	ك2- أيلول 2021	نسبة التغير 2020/2021
الإيرادات غير الضريبية	**1,638**	**2,439**	**48.9%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**866**	**1,635**	**88.7%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:	763	1,593	108.8%
إيرادات كازينو لبنان	56	195	250.6%
إيرادات مرفأ بيروت	70	42	-39.8%
إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	17	20	23.3%
إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية	620	1,335	115.2%
حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)	60	0	-100.0%
حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	39	35	-11.7%
حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	4	7	75.1%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**515**	**512**	**-0.5%**
رسوم إدارية، ومنها:	418	435	4.2%
رسوم كتاب العدل	36	37	2.9%
رسوم جواز السفر/ الأمن العام	123	215	75.4%
رسوم السير	213	139	-34.9%
رسوم قضائية	22	17	-19.9%
رسوم القيادة	10	16	57.3%
عائدات إدارية	15	23	47.9%
مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	1	1	0.6%
رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	56	36	-34.8%
رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	24	16	-33.3%
الغرامات والمصادرات	**15**	**17**	**19.2%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)	**243**	**275**	**13.4%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2020 ك2- أيلول	2021 ك2- أيلول	نسبة التغير 2020/2021
1. النفقات الجارية	**12,473**	**11,868**	**-4.8%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	7,461	7,305	-2.1%
مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية	4,615	4,502	-2.4%
معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:	2,500	2,485	-0.6%
معاشات التقاعد	2,133	2,289	7.3%
تعويضات نهاية الخدمة	367	196	-46.5%
تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب	346	318	-8.2%
تسديد فوائد ومنها: */1*	2,082	1,964	-5.7%
فوائد على القروض الداخلية	1,865	1,917	2.8%
فوائد على القروض الخارجية	217	46	-78.6%
تسديد أقساط ديون خارجية	148	152	2.6%
مواد استهلاكية، ومنها:	279	277	-1.0%
نفقات تغذية	37	13	-63.5%
محروقات	4	6	43.5%
أدوية	184	225	22.4%
خدمات خارجية	115	93	-19.0%
تحويلات أخرى، ومنها:	1,824	1,473	-19.3%
مؤسسة كهرباء لبنان /2	1,018	698	-31.5%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	0	100	-
الهيئة العليا للإغاثة	225	175	-22.4%
التحويلات إلى القطاع غير العام	163	119	-26.8%
التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري /3	0	0	-
نفقات جارية أخرى، ومنها:	492	573	16.4%
مستشفيات	410	439	7.2%
نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)	77	130	68.8%
نفقات مالية أخرى	0	0	-
دعم الفوائد المدينة	71	32	-54.7%
2. النفقات الاستثمارية	**383**	**189**	**-50.6%**
استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	0	-
تجهيزات	52	13	-75.7%
إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:	203	136	-33.0%
صندوق المهجرين	0	0	-
مجلس الجنوب	30	22	-26.5%
مجلس الإنماء والإعمار	79	95	20.3%
وزارة الأشغال والنقل	33	1	-98.0%
أخرى، ومنها:	58	17	-69.8%
الهيئة العليا للإغاثة	5	5	-
صيانة	115	31	-73.4%
نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	14	10	-27.0%
3. سلفات موازنة */4*	**205**	**216**	**5.4%**
4. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) */5*	**77**	**93**	**20.5%**

5.نفقات الخزينة 6/	**1,369**	**1,079**	**-21.2%**
بلديات	330	701	112.4%
أمانات	64	40	-37.9%
ودائع 7/	117	76	-35.1%
أخرى، ومنها:	858	262	-69.5%
رديّات الضريبة على القيمة المضافة	134	80	-40.5%
6.إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**14,508**	**13,446**	**-7.3%**

المصدر :كشف حساب رقم 36 ،نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية
1/للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم(6)
2/للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تمت اعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من" نفقات الخزينة الاخرى "إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.
3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.
4/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابق ا تحت البند" غيره ."نظر ا لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل وسوف تتم قوننتها لاحق ا، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفق ا لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.
5/يتضمن هذا البند(باستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.
6/اعتبا را من كانون الأول 2011 ، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظر ا لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفق ا للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.
7/ ان الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من ايرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين[1]

(مليار ل.ل.)	2020 ك2- أيلول	2021 ك2- أيلول	نسبة التغير 2020/2021
تسديد فوائد	**2,082**	**1,964**	**-5.7%**
الدين بالعملة المحلية	1,865	**1,917**	2.8%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	217	**46**	-78.6%
*فوائد على اليوروبوند**	157	**0**	-100.0%
فوائد على قروض ميسّرة	60	**46**	-22.4%
تسديد أقساط ديون خارجية	148	152	**2.6%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
(1) إن تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.
**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان

(مليار ل.ل.)	2020 ك2- أيلول	2021 ك2- أيلول	نسبة التغير 2020/2021
شركة كهرباء لبنان، ومنها:	**1,018**	**698**	**-31.5%**
خدمة الدين	2.7	2.5	-8.6%
تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود	**1,016**	**695**	-31.5%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام القائم حسب الدائن في نهاية شهر أيلول 2021

(مليار ل.ل.)	2019 ك1	2020 ك1	2021 أيلول	نسبة التغيير ك1 2020– أيلول 2021
إجمالي الدين العام	**138,150**	**144,108**	**149,567**	**3.8%**
الدين بالعملة المحلية	**87,279**	**89,762**	**92,413**	**3.0%**
** فوائد متراكمة من الدين*	1,294	1,338	1,550	15.8%
أ– مصرف لبنان	50,717	55,079	57,092	3.7%
ب– المصارف التجارية (يتضمنREPOs)	25,316	23,157	22,433	-3.1%
ج– ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	11,246	11,526	12,888	11.8%
مؤسسات عامة	9,968	10,393	11,851	14.0%
سندات فروقات المتعهدين/1	120	120	120	0.0%
دين بالعملة الأجنبية /2	**50,871**	**54,346**	**57,154**	**5.2%**
أ–القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,850	2,991	2,986	-0.1%
ب– ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) */3*	242	151	97	-36.0%
ج– إصدارات يوروبوند في السوق	47,206	47,206	47,206	0.0%
متأخرات من أصل الدين	0	3,769	6,923	83.7%
د– فوائد متراكمة على اليوروبوند	570	587	831	41.6%
هـ– متأخرات من قسائم	0	3,142	5,220	66.1%
و– متأخرات من فوائد متراكمة	0	269	814	202.6%
ز– سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية */4*	3	0	0	-
ودائع القطاع العام	15,677	15,133	17,417	15.1%
صافي الدين العام	**122,473**	**128,975**	**132,150**	**2.5%**
إجمالي القيمة السوقية للدين /5	**74,441**	**75,553**	**77,592**	**2.7%**
النسبة من اجمالي الدين العام	54%	52%	52%	-

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

1/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.

2/ أرقام كانون الأول 2019- كانون الأول 2020 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

3/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، وشريحتين من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008 أما الثانية ففي تشرين الأول 2012.

4/ سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاكات ومقاولات).

5/ إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 3.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات

تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1718
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb